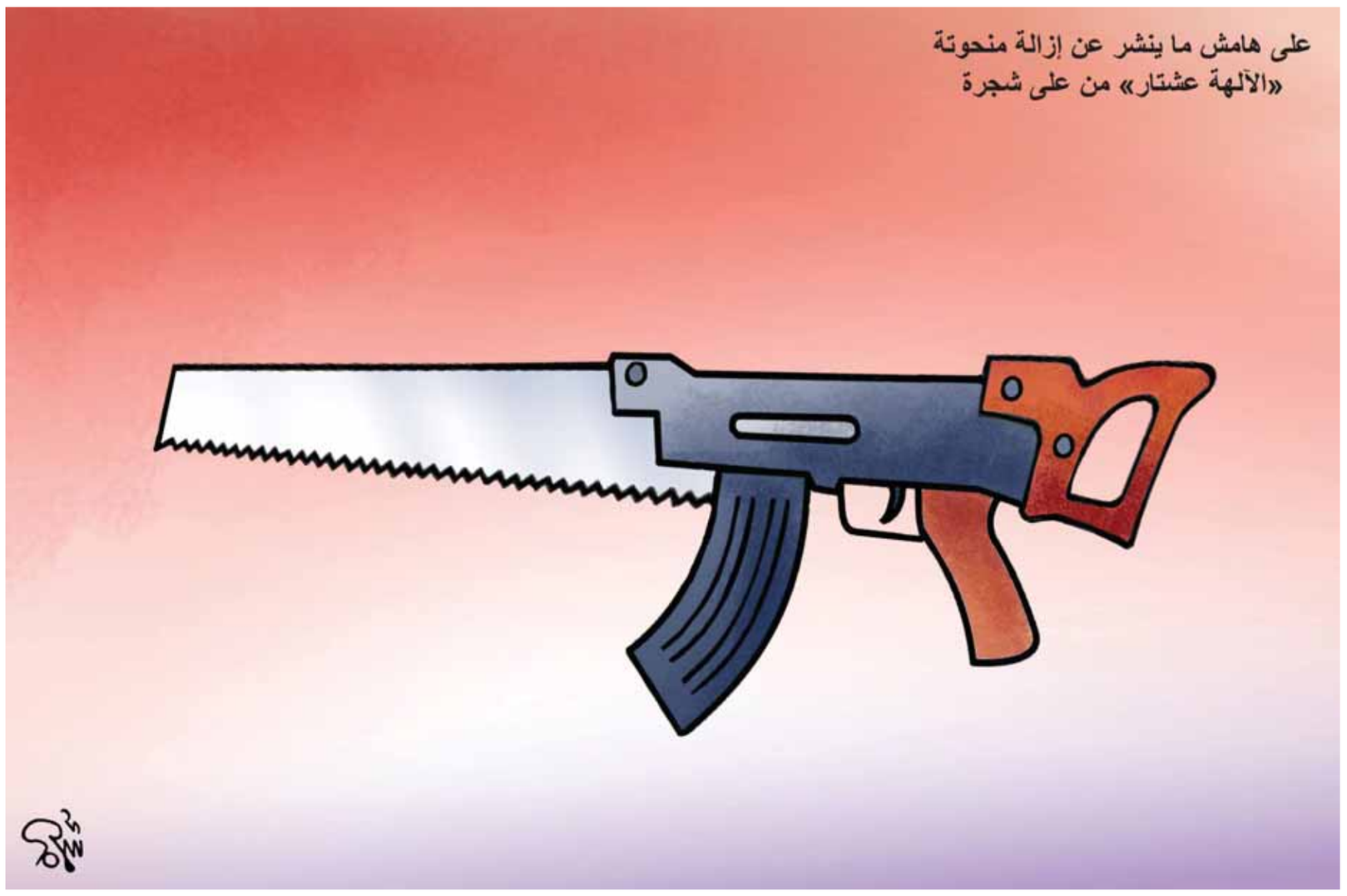

مبادرة جديدة

مجالس درعا – حلب – طرطوس يجتمعون في اللاذقية

اللاذقية – عبير سمير محمود

بالتزامن مع افتتاح أعمال الدورة العادية السادسة لمجلس محافظة اللاذقية، وضمن إطار تبادل الخبرات بين المجالس المحلية والجولات الاطلاعية على جوانب العمل، حضر وفود من أعضاء مجالس محافظات طرطوس وحلب ودرعا، اجتماع مجلس محافظة اللاذقية وللمرة الأولى في تاريخه.

وتكتسب الدورة الحالية أهمية خاصة بحضور الوفود بحسب ما ذكر رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، مشيراً إلى العمل الدؤوب بين جميع الجهات في هذه المرحلة التي تمر بها سورية.

محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أكد لـ«الوطن»، أن اللاذقية فتحت أبوابها لكل السوريين وأمنت لهم كل وسائل الاستقرار، سواء عبر تسهيل فرص الاستثمار أو العمل، مشيراً إلى أن درعا وحلب وجميع المحافظات التي طالتها المجموعات الإرهابية ستعود أفضل مما كانت كأراض للخير والعطاء كما سيبقى علم سورية يرفرف عالياً من جنوب سورية إلى شمالها، وذلك بفضل بطولات وتضحيات رجال الجيش العربي السوري الباسل.

من جهته، لفت رئيس وفد مجلس محافظة حلب سمير جعفر، إلى أهمية الزيارات المتبادلة بين المجالس المحلية، مؤكداً ضرورة تبادل التجارب العملية فيما بينها بشكل مستمر.

وعن الأوضاع في حلب، استعرض جعفر ما يتم إنجازه في المحافظة لتعود إلى دورها الريادي، مشيراً إلى أنها وبفضل تضحيات وبطولات الجيش العربي السوري تعيش حلب فترة تطور استعداداً لعودتها عاصمة للصناعة والثقافة والفن كسابق عهدها.

رئيس مجلس محافظة طرطوس، عليا محمود، أكدت أن الزيارات المتبادلة بين مجالس المحافظات، لها إيجابيات عدة وخاصة في تبادل الخبرات من خلال التجارب المكتسبة في كل منها، مبينة أنها فرصة أيضاً للتعرف على سير العمل ما بين محافظة وأخرى.

بدوره شدد رئيس مجلس محافظة درعا عبد المولى عبيد، على فشل كل مخططات استهداف سورية، وزيارة الوفد للاذقية خير دليل على انتصار السوريين على الحرب الكونية والعصابات الإرهابية.

وتحدث عبيد عن وضع درعا وما فعله الإرهاب في عدد كبير من البنى التحتية المشادة فيها، مؤكداً في الوقت ذاته على صمود الأهالي ووقوفهم جنباً إلى جنب مع رجال الجيش العربي السوري الذي ضحى بروحه ودمه في سبيل دحره الإرهاب.

أساتذة الجامعة... معفون من الاحتياط

«التعليم العالي» تنأى بنفسها عن حملة شهادة الدكتوراه في الجامعات!

فادي بك الشريف

تستمر وزارة التعليم العالي في تجاهل مطالب حملة الدكتوراه في الجامعات والحديث عن إقصائهم من التقدم إلى مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية التي طال الإعلان عنها وتأخر لما كان مقرراً مطلع الشهر بحسب تصريح وزير التعليم العالي.

وبما أن التعليم العالي وقفت «متفرجة» في مسألة إضافة شرط تأدية الخدمة بالنسبة للمتقدمين إلى مسابقة أعضاء الهيئة الفنية المعلنة سابقا من الجامعات، نجدها اليوم لا تتخذ موقفاً «حسب تأكيد الطلاب» وتنأى بنفسها من مسألة إضافة شرط تأدية الخدمة الإلزامية والاحتياطية للتقدم لمسابقة أعضاء الهيئة التدريسية المنتظرة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي نشهد فيه نقصاً كبيراً في الملاكات، وانخفاضاً واضحاً في عدد الشواغر الذي لا يتجاوز ٦٠ شاغراً على الأكثر في كبرى الجامعات، علما أن هذا العدد لا يكفي قسماً أو كلية واحدة من الكليات الكثيرة المستحدثة، ناهيك عن نسبة التسرب في أعضاء الهيئة التدريسية، الذي تجاوز ٢٠ بالمئة في العدد من التخصصات والكليات، إضافة إلى أن نسبة كبيرة ممن بقوا هنا على عتبة سن التقاعد نتيجة عدم ضخ دماء جديد واعتكاف ٢٠٠٠ معيد عن العودة من الخارج حسب تصريحات التعليم العالي.

وفي شكاوى وصلت إلى صحيفة «الوطن» أكد حملة الدكتوراه أن رئيس الجمهورية خص حملة شهادة الدكتوراه الذين سيحصلون على فرصة التعيين في الهيئة التدريسية بمكرمة خاصة، بحيث أعفى أعضاء الهيئة التدريسية من الاحتياط وأمر أن يندبوا ويؤدوا خدمتهم في الجامعات مباشرة.

وأضاف أحد الدكاترة: نرجو تماشياً مع مكرمة الرئيس ألا تتم إضافة الشرط في المسابقة القادمة، علماً أن الناجحين في المسابقات الماضية للهيئة التدريسية (٢٠١٨- ٢٠١٩) تم إعفاؤهم بموجب مكرمة الرئيس من خدمة الاحتياط وأدوا خدمتهم الإلزامية في الجامعة على رأس عملهم ولم يوضع هذا الشرط على الإطلاق، وخاصة أن فئة حملة شهادة الدكتوراه هي أكثر الفئات ندرة وقلة في العالم عموماً وفي سورية خصوصاً حيث لا يتعدى عددهم العشرات على مستوى القطر.

وقال حملة الدكتوراه: إن المكرمة صدرت للحفاظ على الكفاءات واستقطابهم ليكونوا في جامعاتنا الوطنية والحد من هجرة العقول واستثمار طاقاتهم في المكان الأمثل، ولاسيما أن الآلاف من المواطنين تم تعيينهم هذا العام من مهندسين وغيرهم دون أن يطلب منهم هذا الشرط.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بينت مصادر رسمية في وزارة التعليم العالي أن سبب التأخر في الإعلان عن مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية لغاية تاريخه يعود لتقصير عدد من الجامعات في إرسال احتياجاتها للوزارة من الأعضاء ونقص التخصصات، علماً أنه تم منحها مهلة أسبوع لتقديم جميع الاحتياجات.

وحول موضوع إضافة شرط الخدمة، بينت المصادر أن كتاباً من مجلس الوزراء أكد ضرورة إضافة الشرط في إعلان المسابقة.

كما بينت المصادر أنه سيتم طرح الموضوع اليوم في اجتماع مجلس التعليم العالي.

صباغ: تشكيل مجموعة لاستخلاص ما يقع على عاتق المجلس من خطاب الرئيس الأسد

مجلس الشعب أقر مواد جديدة من مشروع الفنانين وأعاد مادة إجراءات انتخابات الفروع للجنة بعد اعتراض نواب

محمد منار حميجو

اقترح رئيس مجلس الشعب حموده صباغ تشكيل مجموعة مهمتها دراسة لقاء الرئيس بشار الأسد لقناتي السورية والإخبارية لاستخلاص ما يقع على عاتق المجلس وتبويبه في إطار مهام عملية واضحة مع تحديد طرق تنفيذها والوقت المطلوب للتنفيذ.

وخلال كلمة له في افتتاح جلسة المجلس أمس حول لقاء الرئيس الأسد قال صباغ: اتسم السيد الرئيس بالسهولة والانسيابية، في كلماته تنبثق أوهاج البيان، وفي لغة جسده وحركته يظهر سحر التواصل والدفء، مؤكداً أن المفردات في خطابه تتسلل إلى القلب والوجدان من جهة مركز القناعة بعد أن تجتاز مصفاة العقل الفاحصة مستخدمة قدرة العقل على التمييز بين الغث والسمين.

واعتبر صباغ أن في كلماته رفعاً للمعنويات على الرغم من أنها تلتزم بالحقائق وتعرض الواقع كما هو من دون تجميل أو تزييف، مشيراً إلى أنه في خطابه تبدو المعاني المعقدة سهلة الفهم عند كل الناس من مثقفيهم ومحلليهم إلى قطاعات الشعب وفئاته.

ولفت صباغ إلى أن أهم ما جاء في الخطاب الربط بين المبادئ والمواقف ومقياس صلاحيتها، مضيفا: فإذا لم تستند المواقف إلى المبادئ تصبح خبط عشواء تهدم أكثر مما تبني وتخلط أكثر مما توضح، ولافتا إلى أن الرئيس الأسد تحدث في أربع قضايا الأولى القضايا التي تشرح جوهر موقف الأعداء وخصوصا أمريكا وتركيا والكيان الصهيوني والثانية القضايا التي تشرح طريقة التفكير ومنهجه في مواجهة الحرب وأخيرا القضايا الداخلية ومحاربة الفساد.

وخلال الجلسة أحال المجلس مشروع قانون محالاً من رئيس الجمهورية حول آلية تعيين المعيدين في المؤسسات التعليمية الخاصة إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لجواز النظر به دستوريا.

واستمر المجلس بمناقشة مشروع القانون الخاص بالفنانين فأقر العديد من المواد وأعاد مادة خاصة في إجراءات الترشيح لمجلس الفروع والنقابة بعد اعتراض عدد من النواب، مؤكدين أنها يجب أن تكون ضمن النظام الداخلي وليس من ضمن القانون.

ومن المواد التي أقرها المجلس المادة ٣٨ التي تنص أنه يتكون مجلس الفرع من خمسة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة للفرع من بين أعضائها على أن يشترط في العضو مضي سبع سنوات على عضويته، موضحة أنه ينتخب مجلس الفرع من بين أعضائه رئيسا وأمينا للسر وخازنا.

وأشارت المادة ذاتها أنه يلزم تفرغ رئيس الفرع وأمين السر بقرار من مجلس النقابة بناء على اقتراح مجلس الفرع ويحدد المؤتمر العام قواعد هذا التفرغ ورواتب المتفرغ وتعويضاته.

وأكدت المادة ٣٩ أن تحدد ولاية مجلس الفرع بخمس سنوات، بينما نصت المادة ٤٠ أنه إذا شغر مركز رئيس الفرع أو أمين السر أو الخازن يجتمع مجلس الفرع وينتخب البديل خلال ثلاثين يوما، مشيرة إلى أنه إذا شغر مركزين اثنين أو أكثر تدعى الهيئة العامة لانتخاب بديل عنهم لإتمام مدة المجلس خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما.

ولفتت المادة ذاتها إلى أنه يجوز بقرار معلل من مجلس النقابة تجميد عضوية عضو أو أكثر من مجلس الفرع على أن يعرض الأمر على المؤتمر العام في أول اجتماع للبت فيه، موضحة أنه في هذه الحالة يفقد العضو حقه في ممارسة الحقوق والصلاحيات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الفرع.

> مشروع قانون خاص حول آلية تعيين المعيدين في المؤسسات التعليمية الخاصة

شكاوى الناس في مجلس دمشق

البدء بإشادة ٣٨ بناء برجياً للسكن البديل تضم ٥٦٠٠ شقة في «باسيليا سيتي»

الحرج: خمس مجموعات عمل من مجلس المحافظة لتقييم أداء الخدمات المقدمة للمواطنين

محمود الصالح

كشف عضو مجلس المحافظة وعضو مجلس إدارة شركة دمشق الشام القابضة بلال نعال عن بدء العمل في مشروع السكن البديل، وأنه خلال أربعة أشهر سيظهر ٣٨ بناء برجياً للسكن البديل تضم ٥٦٠٠ شقة سكنية في منطقة باسيليا سيتي القسم الثاني.

وتم التركيز خلال الجلسة الأولى لمجلس محافظة دمشق في دورته العادية السادسة على العلاقة بين دوائر الخدمات وأعضاء مجلس المحافظة وضرورة تصويب هذه العلاقة لما فيه مصلحة العمل الخدمي لأبناء دمشق.

بدوره كشف عضو مجلس المحافظة زياد الزايد عن تزايد مخالفات البناء، حيث باتت تنافس البسطات في تمادي أصحابها، مضيفاً: في الميدان تحولت الطوابق الأرضية إلى محال تجارية، وفي الزاهرة تحولت إلى مكاتب للسيارات وفي الشاغور وفي القنوات وساروجة وشارع حلب والزبلطاني تنتشر مخالفات البناء.

واشتكى الزايد عدم استجابة مهندسي البلديات لطلبات المواطنين في المساكن المسبقة الصنع بالترخيص لإنشاء مصاعد في هذه الأبنية، في وقت تتم الموافقة على وضع مصاعد في أبنية مخالفات.

عضو المجلس محمد زند الحديد نقل شكاوى عدد من المواطنين ومنها ضرورة حل مشكلة الازدحام على الدوار الواقع بين شام سيتي سنتر وفندق الكارلتون، وعن توقف العمل في شارع فارس الخوري منذ عام تقريباً بعد أن تم قشط الزفت القديم ووضعت طبقة الزفت الأساس، وحتى الآن لم تتم المتابعة في العمل ما أدى لاهتراء طبقة الأساس بسبب حركة السيارات، وطلب تزفيت الطريق الواصل من الدفاع المدني باتجاه دوار عين ترما لأنه يخدم الكثير من المناطق.

وأكد يوسف قصيباتي حقيقة تجاهل دوائر الخدمات لمشاركة أعضاء مجلس المحافظة في وضع الخطط الخدمية، وهذا ناجم عن جهل الأعضاء لمضمون القانون ١٠٧ الخاص في الإدارة المحلية والذي ينص على إقرار الخطط في مجلس المحافظة، مضيفاً: الواقع اليوم أن أعضاء مجلس المحافظة لا علاقة لهم بوضع الخطط، وما يجب فعله أن تتم دعوة المديرين لإعادة مناقشة خطة ٢٠٢٠.

وأشار إلى أن محافظة دمشق خلال العام الحالي لها الكثير من الانجازات التي تفوق الإمكانيات المتوافرة، مطالباً بضرورة اعتماد اقتراح نقابة المهندسين بعدم الاستملاك في مدينة دمشق القديمة إلا للضرورة، معتبراً أن هذه العبارة ستكون بابا واسعا للفساد، لأن كل شخص سيقدر الضرورة حسب مصلحته، والسؤال: ما دامت أن نقابة المهندسين أيقنت بإيقاف الاستملاك في المدينة القديمة فلماذا الاستمرار فيه؟

وأشار سمير دكاك إلى أن الخطط خلال الدورات الماضية كانت توضع باطلاع أعضاء المجلس، وما جرى في دائرة ركن الدين هو مهزلة حيث تمت دعوة المخاتير ولجان الأحياء في يوم، وفي اليوم التالي دعوة أعضاء مجلس المحافظة من أبناء الحي، وفيما يتعلق في تنفيذ الخدمات في ركن الدين والصالحية لم تنفذ الخدمات التي وجه المجلس بتنفيذها، وأهالي الحي يطلبون تبديل رئيسة دائرة الخدمات في ركن الدين، ويجب إنهاء وجود البسطات في جميع أحياء دمشق وتوجيه رؤساء البلديات لفتح أبوابهم للمواطنين.

وسأل بدر عياش عن إمكانية قيام ورشة الهدم المركزية بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي، وعما إذا كانت تحتاج إلى إذن من القضاء للقيام بعملها.

وطالب عبد الرحمن كنعان بتحديد موعد لتسليم سندات التمليك للمواطنين في المرحلة الثانية من تنفيذ المرسوم ٦٦، وكذلك الموعد الذي سيتم خلاله إنجاز السكن البديل لأصحاب الحقوق.

وأكد مدير دوائر الخدمات أن البلديات تقمع أي مخالفة تظهر في المدينة، وهناك متابعة شخصية من المحافظ لقمع أي مخالفة، منوها بتعاون جميع الجهات في المحافظة في هذا الجانب، مضيفاً: بمجرد أن يصلني اتصال من أي مواطن دون ذكر اسمه أو من عضو مجلس عن مخالفة تتم إزالتها فوراً.

وعن موضوع إعداد خطة الخدمات أكد أنه عبر التعاون مع لجان الأحياء في كل منطقة، وتحديداً في ركن الدين تمت دعوة أعضاء مجلس المحافظة لحضور اجتماع وضع الخطة الخدمية وشارك ٨ أعضاء من المجلس، وتم وضع هذه الخطط الخدمية بناء على احتياج الأحياء. مؤكداً أن لجنة الهدم المركزي تعمل على مدار الساعة وخلال العطل ولا تحتاج لأذن من أي جهة لتنفيذ مهامها.

من جانبه أكد رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح على تشكيل خمس مجموعات من مجلس المحافظة للعمل على تقييم أداء الخدمات المقدمة للمواطنين تهتم بموضوع إعانات أسر الشهداء وجرحى الحرب وموضوع الأسواق والأنهار والحدائق والمخططات التنظيمية واستثمار أملاك المحافظة، وبين أن هناك الكثير من الأعمال الايجابية التي حققها المجلس من خلال التفاعل اليومي مع أجهزة المحافظة، ومشاركته في تصويب الأعمال على مختلف أنواعها، مؤكداً أنه لن يتم السكوت عن الأخطاء المقصودة، وعن عدم إبلاغ أعضاء المجلس بتقرير المكتب التنفيذي والمديريات المختلفة.

وقرر المجلس تحديد موعد اجتماع دوائر الخدمات مع أعضاء مجلس المحافظة لمناقشة جميع القضايا الخدمية. وإعادة خطة الخدمات لعام ٢٠٢٠ إلى المجلس لدراستها من جديد نظراً لعدم مشاركة أعضاء المجلس في وضعها.

اجتياح الأكشاك للشوارع

الوضع الأمني يتصدر مداخلات مجلس السويداء

السويداء- عبير صيموعة

تصدر الوضع الأمني في محافظة السويداء مناقشات ومداخلات أعضاء مجلس المحافظة في دورته العادية السادسة حيث أشار إسماعيل قطيش إلى الأوضاع الأمنية المتردية في المحافظة والتي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم من خطف داخلي وخطف مضاد، والحالة الأمنية السيئة للقرى المجاورة لمحافظة درعا جراء وجود عدد من المسلحين في عدة قرى يقومون بمنع الأهالي في القرى المحاذية في السويداء من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها، مطالباً بضرورة التعاون بين المجتمع الأهلي والسلطة لقمع العابثين بأمن وأمان المحافظة.

وأشار معتصم العربيد إلى ذات القضية لافتاً إلى ترهل عمل النيابة العامة وعدم أخذ دورها والقيام بواجبها وتحريك دعوى الحق العام من تلقاء نفسها في الجرائم التي تمس الأمن العام للمواطنين والمجتمع، مشيراً إلى أن هذا الترهل يشمل الضابطة العدلية المكلفة بهذه القضايا وهي من أهم اختصاصاتها لافتاً إلى المطالبة مراراً وتكراراً بإلغاء الموافقات الأمنية بالنسبة للبيوع العقارية وخصوصا بالنسبة للقرارات القضائية المكتسبة للدرجة القطعية.

وتناولت مداخلة أعضاء المجلس في منطقة شهبا والتي قدمها وائل عزام انتشار ظاهرة التعاميم من بعض الوزارات المختصة التي تأخذ صفة التشريع ضمناً، والتي تخرج عن مضمون القوانين المشرعة أصولاً موضحاً أن الغاية الأساسية من التعميم التأكيد على تطبيق القانون وفي حالة تبين حدوث مخالفة في أحد الإدارات التابعة سواء بتقرير تفتيشي أو خلافة لا يكون الرد بإصدار نصوص أخرى تخالفه أو لها شكل إجرائي إداري بحت وفق ما نصت عليه القوانين وفي حال الضرورة يجب على الوزير المختص الرجوع إلى الجهة صاحبة التشريع للبت بالموضوع، مشيراً إلى النواقص العديدة في القطاع الصحي من أدوية إسعافية وأدوية نوعية وأجهزة وعدم وجود أطباء اختصاص بكل المشافي الحكومية على ساحة المحافظة إضافة إلى التلاعب في عمليات توزيع مادة مازوت التدفئة بالكميات والعدادات والتأكيد على ضرورة متابعة عمل معاصر الزيتون وتناول القطاع التربوي بكل جوانبه بدءاً من الكتاب مروراً بالغرف الصفية وصولاً إلى دورات المياه في المدارس المختلطة.

وأكدت مداخلات الأعضاء ضرورة مراقبة الأسواق وظواهر اجتياح الأكشاك للشوارع وخدمات المجالس المحلية وخاصة مدينة السويداء فيما يتعلق بقضية النظافة وترحيل القمامة ودعم تلك المجالس بالآليات التي تحتاجها كما تساءل عدد من الأعضاء عن فائض الميزانيات في بعض المجالس المحلية وعدد من المؤسسات الحكومية وخاصة مديرية الصحة التي تعاني من خضوعها في جانب من الصرفيات للعقود الموحدة التي تنظمها الوزارة ما يؤخر صرفها والاستفادة منها في الوقت المناسب وطالب أعضاء آخرون بصيانة عدد من الطرق الهامة على ساحة المحافظة والإسراع بتنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي لما لها من تأثير سلبي على البيئة وخاصة مصادر المياه من سدود وينابيع وآبار وتطوير عمل صالات السورية للتجارة وتأمين عدد من العاملين في كثير من الصالات التي تبقى مغلقة لأيام لعدم توافر العاملين ضمنها إضافة إلى ضرورة قيام المؤسسة ومؤسسة الحبوب باستجرار محصول الحمص من المزارعين أسوةً بمحصول القمح.